

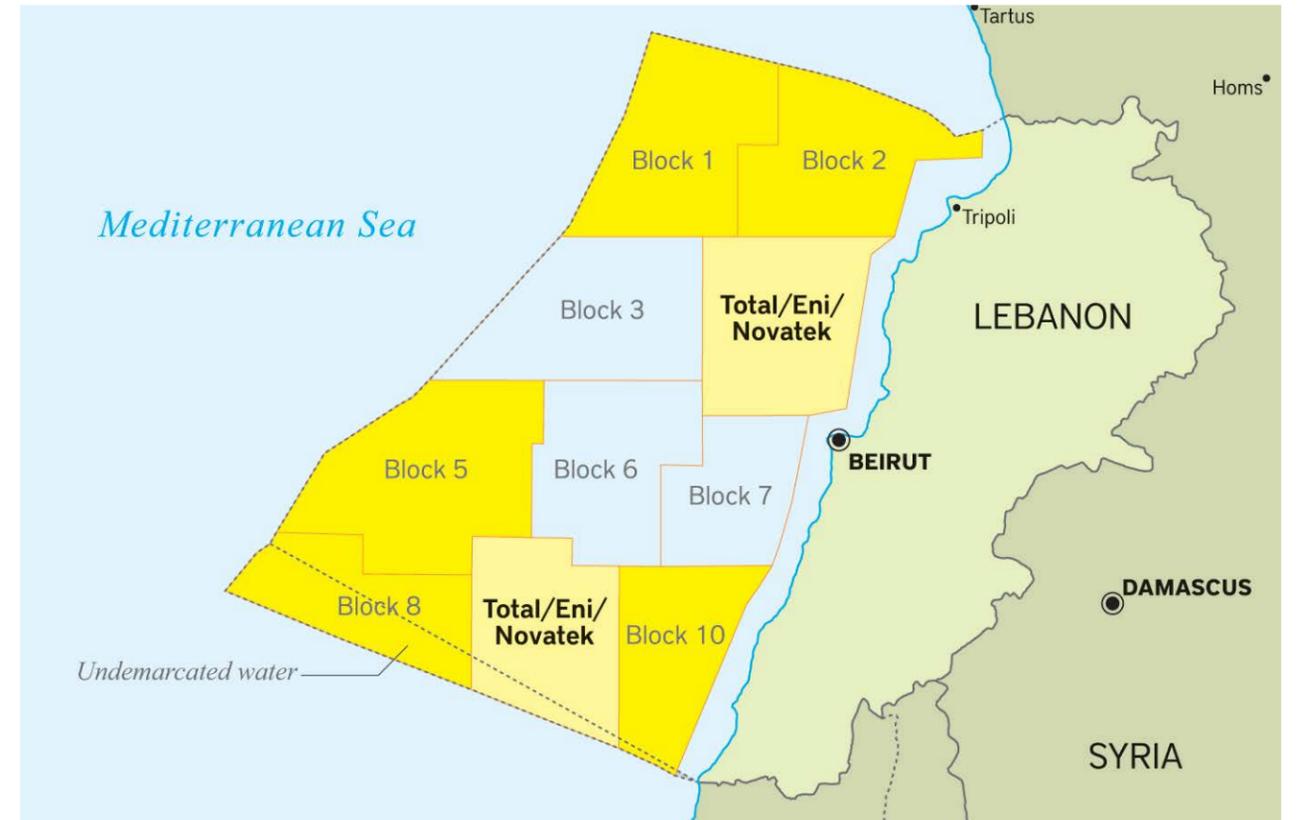
## تقرير

داود رمال

aborami20@hotmail.com

لبنان يدخل مرحلة استكشاف النفط والغاز  
تطوير الحقول مرتبط بتنفيذ خطة الكهرباء

انقضى عقد من الزمن، ولبنان لا يزال يتلمس طريقه الصحيح الذي يوصله الى نادي الدول الغازية والنفطية. لذا دخل في مخاض عبر مؤسساته الدستورية، بدءاً من تعيين هيئة ادارة البترول الى مراسيم التنقيب، مروراً بدفاتر الشروط، وصولاً الى المناقصات والتلزم وقرب بدء عمليات الحفر لاستكشاف



الثروة النفطية اللبنانية.

هذا المسار طويل نسبياً، لكنه ملزم قانونياً وعملياً باعتبارات تتصل بكيفية التعامل مع الثروة النفطية والغازية، قطع شوطاً مهماً في طريق توفير المعطيات الحقيقية عن موقع لبنان في خريطة الاكتشافات المرتبطة بالنفط والغاز. بالتالي اين اصبحنا اليوم من الخطوات التنفيذية؟ وما هي التطلعات المستقبلية والخطط المفترضة ان تكون جاهزة عند التأكد من وجود الغاز والنفط؟ وما هي اخطار العدوانية الاسرائيلية الطامعة بثروتنا؟ مبدئياً، كان يفترض ان تصل باخرة الحفر

في البوك رقم (4) في النصف الاول من شباط الماضي، وبما انها تقوم حالياً بالحفر لصالح شركتين، ايطالية ومصرية، داخل المياه الاقليمية المصرية، حصل هذا التأخير التقني. الجهات المعنية في لبنان مقتنعة باسباب هذا التأخير، لأن الباخرة عندما تلتزم موعداً محدداً، فان هذا الموعد لا يكون باليوم والساعة امّا بالاسبوع والشهر. اذا تبين في مكان الحفر في البحر المصري وجود مادة الهيدروكربونات، قد تضطر الباخرة الى تأخير موعد قدومها لحاجتها الى اجراء تحاليل

## ما الذي سيحصل؟

سيتم اختراق عمق 1500 متر من المياه، ومن ثم يتم حفر نحو 2000 متر في الصخر وصولاً

الى منطقة رملية قريبة جداً من الطبقة الرملية الموجودة في فلسطين المحتلة والتي اكتشف فيها الغاز والنفط وسائر انواع المكثفات. ثمة احتمال مهم باكتشاف ثروة نفطية وغازية في هذه البئر. لذا، اعتماداً على النتائج، حتى اذا كانت سلبية او ايجابية، سيتم تحديد موقع البئر في البوك رقم (9)، علماً ان تجمع شركات (ايني الايطالية ونوفاتيك الروسية وتوتال الفرنسية)، قام بحجز باخرة الحفر في النصف الثاني من العام الجاري للحفر في هذا البوك. ستستغرق عملية الحفر ستين يوماً لا أكثر، من ثم هناك حاجة الى نحو شهر ونصف شهر لتحليل النتائج للتأكد من وجود الهيدروكربونات.

لكن السؤال الذي يطرح، هل هناك تأكيدات بإمكان اكتشاف هذه المواد النفطية والغازية؟

كل الاحتمالات واردة. لكن عملية حفر اي بئر في تلك المنطقة امر ايجابي بلا شك حتى لو لم يكتشف فيها الهيدروكربونات، لانها ستكون البئر الاولى في الجيولوجيا اللبنانية التي ستوفر معلومات عن كل الجيولوجيا في لبنان. وستتم اعادة التحاليل وفق مقارنة بين المعطيات الزلزالية الثلاثية البعد والنتائج المحققة من البئر، الامر الذي يرفع نسبة اكتشاف الهيدروكربونات في البلوكات الاخرى في البحر اللبناني.

لكن، من اجل ان تقوم شركة توتال بالحفر فهي تحتاج الى رخصة، والحفر يحتاج الى دراسات عميقة ودقيقة، وهذا ما قامت به الشركة من خلال اعادة تحليل للمعطيات الزلزالية التي اشترتها، ما جعلها تثبت وجود مكمين محتملين في البوك رقم (4) ومكمين محتملين في البوك رقم (9). هذا مختلف طبعاً عما كان في حوزة لبنان من معطيات ايام المفاوضات مع الشركات وقبل التوقيع على العقد. علماً انه بعد التوقيع على العقد، طلبت شركة توتال الاذن من الجهات الرسمية في لبنان بصرف ميزانية لاجراء تحاليل اضافية، وهذه التحاليل ركزت المعطيات أكثر. فبدل الحديث عن مكمين في كل بلوك، يجري الحديث حالياً عن مكمين

رملين في رقم (4) ومكمين رملي وآخر كلسي في رقم (9). هذه الدراسات اضافة الى المسح البيئي في البلوكين المذكورين، انفقت عليها شركة توتال ما يفوق الـ 15 مليون دولار. علماً ان الباخرة التي قامت بهذا المسح استهدفتها العدو الاسرائيلي بغارتين وهميتين بهدف تخويفها، لكن ذلك لم يمنعها من متابعة المسح في حينه. اخيراً، واعتماداً على هذه الدراسات، تم تحديد موقع الحفر والتوقيت.

لكن في حال تحقق وجود النفط والغاز نتيجة الحفر، ما الذي سيحصل لاحقاً؟ حينها يتم الدخول في مرحلة التقييم من خلال حفر آبار اضافية لتقييم ما يوجد في البوك رقم (4) بحيث يتم تحديد الكميات

دورة التراخيص الاولى  
والثانية بالكاد تلبي حاجة  
السوق اللبنانية الى الغاز

فيه، وعلى ضوء ذلك، تعد شركة توتال خطة التسويق. في البداية سيكون التسويق للسوق الداخلية ما يساعد على عدم الانتظار كثيراً لتطوير الحقل، لأن السوق الداخلية حاضرة وتحتاج فقط الى تطبيق خطة الكهرباء التي سبق واقرها مجلس الوزراء، وبالتالي يصبح هناك امكان للانتاج في العام 2024 لتزويد هذه السوق الغاز، وهي سوق ضخمة. لذلك، على الدولة ان تنجز تطبيق خطة الكهرباء قبل العام 2023، لكي يتم ضخ الغاز اللبناني الى معامل توليد الكهرباء من دون الحاجة لبيعها الى سوق خارجية لانها مشبعة وليس من السهل ايجادها، علماً اننا في حاجة الى دورتي تراخيص على الاقل لتأمين حاجة السوق الداخلية الضخمة، لان الاستهلاك اللبناني لهذه المادة مرتفع.

حاجة لبنان السنوية من الغاز لتشغيل معامل الكهرباء (0.20 الف مليار قدم مكعب)، اي على ثلاثين سنة وهي فترة العقد بين لبنان والشركات الحاجة، هي 6 الاف مليار قدم مكعب، اي الحاجة الى مكمين تحتوي على 10 الاف مليار قدم مكعب لانه لا يمكن سحب كل شيء من المكمين. ان دورتي التراخيص الاولى والثانية ستكونان



اكتشاف النفط والغاز يؤدي حتماً الى زيادة مداخيل الدولة.

## صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحسين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان  
والمهجر  
راحة البال



في حال اكتشاف النفط تصبح الحاجة ملحة الى تطوير المصافي اللبنانية.

مخصصتين للسوق اللبنانية وللكهرباء فقط، وبالتالي لا داعي للقلق على تسويق الغاز لأن التسويق يؤدي الى انجاز خطة التطوير. لذا، فان الاولوية الموازية لعمليات الحفر هي مسارعة الحكومة اللبنانية الى تطبيق خطة الكهرباء بلا ابطاء.

في حال اكتشاف وجود النفط، تصبح الحاجة ملحة الى اعادة بناء وتطوير مصافي النفط في طرابلس والزهراني، لان وقف العمل فيهما كان خطأ كبيرا. ففي حال اكتشافنا النفط سيتم بيع البرميل بستين دولارا. اما اذا كانت لدينا مصاف تصبح عائدات كل برميل بين 200 و300 دولار، من دون فرض ضرائب على البنزين وبذلك نرفع مداخيل الدولة، وهذا ما ينص عليه القانون. واذا كان بيع برميل النفط الخام يؤمن مداخيل مباشرة وسريعة بالعملة الصعبة، بينما يؤمن تحويله الى المصفاة مداخيل بعد فترة اطول نسبيا ولكن اكبر بكثير، مع توفير فرص عمل كبيرة للبنانيين لأن استخراج النفط وتشغيل المصافي يؤمن سلسلة انتاج وسلسلة اقتصادية، مع ارتفاع الرواتب ودفع ضرائب اكبر للحكومة، ما يؤدي الى تحسين الاقتصاد. لذلك، ثمة حاجة الى المصافي لانه ينتظر ان يكون هناك نوع من المكثفات النفطية الخفيفة في البلوكات يحتاج الى تصفية غير معقدة.

### المسوحات البيئية انجزت رغم الغارات الوهمية على باخرة المسح

2023 بحيث ستشتغل المعامل على الغاز، فان الشركات المستكشفة والمنتجة ستحضر كبار المستثمرين لأن ذلك يصب في مصلحتها، كما في مصلحة لبنان. اما اذا لم نؤمن السوق الداخلية من خلال تطبيق خطة الكهرباء ومع وجود تنافس كبير على السوق العالمية، فكيف سيحول لبنان غازه الى اوروبا؟ حينها سنفقد الاستثمار.

لم يؤثر الخلاف على ترسيم الحدود البحرية لاسيما في المنطقة الاقتصادية الخاصة، علما ان الشركات مهتمة بالاستثمار في البلوكات عند الحدود الجنوبية، بل دليل توقيع العقد حول الاستكشاف في البلوك رقم (9)، خصوصا انه تم انجاز المسوحات البيئية على الرغم من الغارات الوهمية على باخرة المسح، فيما الدراسات قيد الانجاز. عندما

ينتهي الحفر في بلوك (4) سيحدد الحفر في بلوك (9). لكن السؤال الذي يطرح: لماذا اختارت الشركات الابتعاد من الحدود بنحو 12 كلم؟

الجواب هو ان هناك 450 كلم مربعا غير ممسوحة، والبلوك (9) قريب جدا من المنطقة غير المشمولة بالمسوحات الدقيقة، فيما المسوحات المنجزه ثنائية البعد ولا تسمح بتحديد موقع البئر بدقة وترتفع فيها نسبة المخاطرة التقنية.

تتولى تطوير حقل كاريش الاسرائيلي شركة انرجيان اليونانية وتعاونها شركة تكنيك الفرنسية - الاميركية. وقد ارسل العدو الاسرائيلي باخرة خرقت المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان، وتوقفت داخل مياه لبنان سبع ساعات، وهذا يعني انها اخذت عينات من قعر البحر او بداعي استفزاز لبنان. لكن الخشية من ان تكون اخذت عينات ما يؤكد وجود تسرب نفط وغاز من المكامن المحتملة، والعينة هي التي تحدد ما اذا كان يوجد تسرب. اذا ثبت ذلك، فهذا يعني وجود مكامن نفط وغاز.

لذلك، المهم ان تعتمد الحكومة اللبنانية الى متابعة دقيقة لعملية تطوير الحقول.